

Distr.: General
30 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 162/74. وهو يعرض أعمال المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في الفترة من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 31 تموز/يوليه 2021. ويقدم التقرير أيضاً بياناً بالتحديات التي واجهها المركز والفرص المتاحة أمامه لتعزيز أنشطته في هذه المنطقة دون الإقليمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

250821 200821 21-10565 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - أنشئ المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في عام 2001 بناءً على طلب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عملاً بقرار اتخذته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في نيسان/أبريل 1994 وعملاً بقراري الجمعية العامة 78/53 ألف و 55/54 ألف.
- 2 - ويعمل المركز باعتباره مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فيغطي الدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.
- 3 - ووفقاً لولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المنشأة عملاً بقرار الجمعية العامة 141/48، يعمل المركز على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الدعوة والحوار وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للحكومات والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الآخرين.
- 4 - ويركز هذا التقرير على الأنشطة التي اضطلع بها المركز خلال الفترة من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 31 تموز/يوليه 2021 في بوروندي، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. غير أنه لا يغطي بلدان المنطقة دون الإقليمية الأخرى نظراً لأن لديها وجود ميداني مخصص لكيانات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.
- 5 - وقد أثرت عوامل مختلفة على أنشطة المركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبرزها الآثار العالمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي مسّت بقدرة المفوضية على الاضطلاع ببعض ولاياتها. وأثّرت أزمة السيولة التي شهدتها الأمم المتحدة، وأسفرت عن تجميد الميزانية العادية، على ملاك موظفي المركز الممول بشكل رئيسي من الميزانية العادية. كما استمر أثر الجائحة والقيود التي فرضتها أزمة الميزانية على السفر في الحيلولة دون اضطلاع المركز بأنشطته في جميع البلدان ذات الصلة.
- 6 - ونظراً للقيود المفروضة على التفاعلات المباشرة والبعثات في المنطقة دون الإقليمية، تكيف المركز مع أساليب العمل الجديدة فاضطلع بأنشطته من خلال اتباع نهج عن بعد أو استخدام منصات إلكترونية.
- 7 - ويحتاج المركز إلى موارد إضافية من أجل تنفيذ ولايته بفعالية أكبر في منطقة دون إقليمية يشوبها عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وانتشار الجماعات الانفصالية المسلحة المختلفة الطابع، وأوجه القصور الكبيرة في الحوكمة، وآثار جائحة كوفيد-19، من بين مسائل أخرى. ولا يزال توطيد قدرة المركز أمراً شديداً الأهمية بالنسبة للجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على نحو فعال. وتشكل حقوق الإنسان وسيادة القانون على السواء صلب السلام والتنمية المستدامين وتسهم في منع نشوب مزيد من النزاعات والتطرف العنيف في وسط أفريقيا. ورغم أن الشراكة مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والوطنية والدولية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة عنصر أساسي في هذا الصدد، فمن الضرورة بمكان أن تكفل الدول الأعضاء تمويلاً مستداماً وكافياً للمركز من خلال الميزانية العادية كشرط مسبق لزيادة الأثر والكفاءة.

ثانياً - السياق السياسي والأمني والاجتماعي الرئيسي الذي يؤثر على حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية

8 - شكلت الانتخابات في بوروندي، وسان تومي وبرينسيبي، والكاميرون، والكونغو السياق السياسي في المنطقة دون الإقليمية في عامي 2020 و 2021. ففي سياق جائحة كوفيد-19 الجارية، أجرت البلدان انتخابات عن طريق التصويت بالحضور الشخصي بالترادف مع اتخاذ تدابير وقائية. وفي بعض البلدان (بوروندي والكاميرون) أدت التوترات الانتخابية والسياسية المرتبطة بآثار التدابير المتصلة بكوفيد-19، إلى الحد بشكل كبير من قدرة الناس على المشاركة. وقد لقي نداء الأمين العام الداعي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل مكافحة الوباء أذاناً صاغية في بعض الحالات، ولكن العنف المنظم والأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية استمرت بلا هوادة.

ألف - التطورات السياسية

9 - في بوروندي، تكفل الرئيس المنتخب حديثاً، إيفاريست ندايشيمي، بست أولويات رئيسية خلال فترة رئاسته وهي: (أ) الحوكمة الرشيدة؛ و (ب) الصحة العامة؛ و (ج) الزراعة وتربية الماشية؛ و (د) معالجة بطالة الشباب؛ و (هـ) توفير الحماية الاجتماعية لأصحاب المعاشات التقاعدية؛ و (و) السلام والمصالحة. وجرت الانتخابات التي حل فيها محل الرئيس السابق بيير نكورونزيزا⁽¹⁾، الذي شابت فترة ولايته الثالثة من عام 2015 إلى عام 2020 أزمة اجتماعية وسياسية حادة، دون مراقبة مستقلة، وقيل إنها جرت في جو من عدم التسامح والترهيب والقمع إزاء شريحة ضئيلة من المعارضة سُمح لها بالمشاركة. وقوبلت بالرفض الفوري محاولات حزب المعارضة الرئيسي، المؤتمر الوطني من أجل الحرية الذي يتزعمه أغاثون رواسا، للطعن في مصداقية ونتائج الانتخابات الرئاسية التي منحت فوزاً ساحقاً للحزب الحاكم (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية). وفي أعقاب الانتخابات وفي محاولة لإنهاء العزلة الدولية المفروضة على البلد، شاركت الحكومة بنشاط مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، في مناقشات تهدف إلى الاستئناف التدريجي للتعاون الذي كان أوقف في عام 2016. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، حذف مجلس الأمن من جدول أعماله البند المعنون "الحالة في بوروندي".

10 - وألمحت منظمات حقوق الإنسان أن مبادرات الشركاء الدوليين لاستئناف التعاون مع حكومة بوروندي سابقة لأوانها، وقالت إن هناك حاجة أولاً إلى معالجة المسائل المعلقة⁽²⁾ التي أخفقت الحكومة في معالجتها أو لم تكن رغبة في ذلك، بما في ذلك الإفلات من العقاب واستمرار الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان. وكان التطور الأخير الذي أكد على هذه المخاوف هو حكم مؤرخ 23 حزيران/يونيه 2020⁽³⁾

(1) أدت وفاة الرئيس المنتهية ولايته، بيير نكورونزيزا، بشكل مفاجئ في 9 حزيران/يونيه 2020، إلى أداء الرئيس المنتخب، إيفاريست ندايشيمي، اليمين الدستورية في 18 حزيران/يونيه 2020 قبل موعدها المقرر.

(2) رسالة مفتوحة موجهة من عشرات المنظمات غير الحكومية إلى الاتحاد الأوروبي، متاحة على الرابط التالي: www.hrw.org/fr/news/2021/06/21/lue-devrait-honorer-ses-engagements-en-faveur-des-droits-humains-au-burundi. انظر أيضاً منظمة هيومن رايتس ووتش، "Burundi: entrenched repression of civil society"، الذي قالت فيه إن: "على الاتحاد الأوروبي ألا يقبل بالإيماءات الرمزية والوعود بالتغيير على حساب المساءلة ومعالجة الأسباب الجذرية لأزمة حقوق الإنسان في البلاد".

(3) قرار المحكمة العليا البوروندية RPS 100 المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2020.

أصدرته المحكمة العليا في 2 شباط/فبراير 2021، وأدانت بموجبه مجموعة مؤلفة من 34 مدعى عليه يقيمون في المنفى، من بينهم 12 مدافعا عن حقوق الإنسان وصحفيًا ومعارضون سياسيون، لتورطهم المزعوم في محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في أيار/مايو 2015. كما لم يكن لهم تمثيل قانوني ولم يسمح لهم باستئناف الحكم من الخارج، ما حرّمهم من الحق في محاكمة عادلة.

11 - وفي الكاميرون، عقد الرئيس بول بيا، في الفترة من 30 أيلول/سبتمبر إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، حوارًا وطنيًا في ياوندي ركز أساسًا على الأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. وحضر الحوار مشاركون من مختلف قطاعات المجتمع الكاميروني، باستثناء القادة الانفصاليين وأعضاء حزب المعارضة الذي يتزعمه المرشح الرئاسي السابق موريس كامتو، الذين كان بعضهم محتجزًا آنذاك. وشملت النتائج الرئيسية⁽⁴⁾ للحوار الوطني توصيات بشأن منح مركز خاص للمنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، وإنشاء مجالس إقليمية ومجلس رؤساء القبائل، والسماح للمقيمين في الشتات بازواجية الجنسية وتمثيلهم في الجمعية الوطنية، واعتماد تدابير لتعزيز ثنائية اللغة، وتعيين وسطاء لاستهلال حوار مع المقيمين في الشتات. ووجد رئيس الوزراء، جوزيف ديون نغوت، بإعادة فتح المدارس، وكفالة استئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وعودة اللاجئين والمشردين داخليًا في كلتا المنطقتين.

12 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2020، أجرت الكاميرون انتخابات إقليمية هي الأولى من نوعها، أتت إثر الانتخابات البلدية والتشريعية التي أجريت في 9 شباط/فبراير 2020. وجرت الانتخابات في سياق أمني متوتر، وسط دعوات لمقاطعتها من جانب الأحزاب السياسية المعارضة إلى حين إيجاد حل سياسي للأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، ومعالجة التهديدات والهجمات على المرشحين، بما في ذلك عمليات الاختطاف التي ينفذها المقاتلون الانفصاليون بهدف تعطيل العملية. وبالرغم من هشاشة الحالة، فقد أنشئت المؤسسات الجديدة ووضعت موضع الخدمة، بما يشمل المستشارين الإقليميين.

13 - وفي 21 آذار/مارس 2021، أجرت الكونغو انتخاباتها الرئاسية وسط حضور قوي لقوات الأمن حول مراكز الاقتراع ومناطق أخرى، من قبيل محطة التلفزيون الوطنية وبالقرب من أكاديمية الشرطة في برازافيل وكذلك في بوانت نوار، ونياري، والجزء الشمالي من البلد. وكانت التدابير الأمنية المشددة تتسق مع التقارير التي تفيد بوجود مناخ من التهريب اتسمت به العملية الانتخابية، في ظل وقوع حوادث اعتقال واحتجاز تعسفيين لبعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وحبس خدمة الإنترنت في العديد من المرات. وقاطع زعيم المعارضة البرلمانية وآخرون الانتخابات احتجاجًا على ما اعتبروه عملية انتخابية غير عادلة، وعلى قضايا أخرى تقوض مصداقية الانتخابات، بما في ذلك عدم إصلاح قانون الانتخابات. ومن بين المرشحين السبعة للرئاسة، فاز الرئيس الحالي، دينيس ساسو نغيسو، بأكثر من 88 في المائة من الأصوات، في حين ظل بعض الشخصيات المعارضة، بمن في ذلك جان - ماري ميشيل موكوكو وأندريه أوكومبي ساليسا، رهن الاحتجاز. وحصل المرشح الرئاسي المنتمي إلى المعارضة الرئيسية، غي بارفيه كوليل، الذي توفي بسبب كوفيد-19، على 7,96 في المائة من الأصوات. وبلغت نسبة إقبال الناخبين 67,55 في المائة، وهي نسبة مماثلة تقريبًا لنظيرتها في عام 2016. ورُفضت الالتماسات التي قدمتها مختلف الجهات السياسية الفاعلة إلى المحكمة الدستورية بسبب المخالفات التي اعتوتها.

(4) انظر: www.jeuneafrique.com/838762/politique/cameroun-le-grand-dialogue-national-sacheve-avec-un-statut-special-pour-les-regions-anglophones/.

14 - ونظمت ساو تومي وبرينسيبي انتخاباتها الرئاسية في 18 تموز/يوليه 2021 في سياق سياسي اتسم بالاستقطاب. وعقدت الجولة الأولى دون وقوع حوادث تُذكر. غير أنه من المرجح أن تُشدّد الإجراءات الأمنية وأن تزداد التجمعات والاحتجاجات السياسية قبل موعد انعقاد الجولة الثانية من انتخابات دورة التصفية بين المتنافسين على الرئاسة في 8 آب/أغسطس.

15 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، وافقت الجمعية الوطنية على مشروع قانون مثير للجدل يتناول الإصلاح الانتخابي (يتعلق بتشكيل اللجنة الانتخابية)، قدمه حزب التجمع الديمقراطي بقيادة رئيس الجمعية الوطنية وبدعم من حلفائه في الائتلاف البرلماني الحاكم. وعارض حزب العمل الديمقراطي المستقل المعارض مشروع القانون على أساس أنه يهدف فقط إلى منع رئيس الوزراء السابق باتريس تروفودا من الترشح للانتخابات الرئاسية لعام 2021. وفي 5 كانون الثاني/يناير 2021، اعترض الرئيس، إيفاريستو دو إسبيريتو سانتو كارفالو، على مشروع القانون، نظراً لأنه اقترح في ظرف ستة أشهر من الانتخابات الرئاسية، ولوجود ضرورة لإجراء حوار وطني واسع النطاق بشأن الإصلاح الانتخابي. ومن المرجح أن يجري الحوار الوطني بعد الانتخابات، فقد دعا العديد من أصحاب المصلحة الأمم المتحدة إلى توفير الدعم تيسيراً للحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة بهدف المساعدة في صياغة المصالحة الوطنية.

16 - وفي غابون، ركزت السلطات على معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته الأزمات الصحية والنفطية، ف اتخذت تدابير لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19 والحد من أثرها على اقتصاد البلد، بالتزامن مع اتخاذ خطوات نحو تحسين الحوكمة العامة ومكافحة الفساد. وأدى استخدام القوة دونما ضرورة وبشكل مفرط من جانب قوات الأمن لدى تنفيذها تلك التدابير إلى اندلاع احتجاج كبير أطلق عليه اسم "حركة الطناجر"، ما أدى، حسبما زُعم، إلى مقتل شخصين وإصابة عدد آخر بجروح⁽⁵⁾.

17 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمد البرلمان الغابوني دستوراً جديداً صدر في 8 كانون الثاني/يناير 2021. ووفقاً للدستور الجديد، تتولى هيئة مؤلفة من ثلاثة أشخاص هم رئيس الجمعية العامة الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ ووزير الدفاع بصورة جماعية السلطات الرئاسية خلال أي فترة مؤقتة يشغل فيها منصب الرئيس أو يعجز فيها الرئيس مؤقتاً عن أداء واجبات منصبه. وعلاوة على ذلك، يكفل الدستور لرئيس الدولة السابق حصانة أقوى تنبثق عن الإجراءات القضائية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال فترة ولايته أو ولايتها. وانتقدت شرائح من المعارضة والمجتمع المدني غياب التشاور خلال هذه العملية⁽⁶⁾.

18 - وفي غينيا الاستوائية، ترأس الرئيس تيودورو أوبانغ نغويما مباسوغو، بصفته الرئيس المؤسس للحزب الديمقراطي الحاكم في غينيا الاستوائية، اجتماعاً تنسيقياً مع قادة الأحزاب السياسية في 3 حزيران/يونيه 2021 لمناقشة تنظيم الانتخابات التشريعية/البلدية المقبلة، في محاولة لتهيئة بيئة مواتية لعملية انتخابية تشاركية ونزيهة. ولكن مواعيدها لم تحدد بعد.

(5) انظر: www.afrik.com/le-mouvement-la-revolution-des-casseroles-lance-au-gabon-entache-de-morts.

(6) انظر: <https://constitutionnet.org/news/revison-gabonese-constitution-between-contestation-modernization-and-inconsistencies>.

باء - التطورات والاتجاهات الأمنية

19 - خلال الفترة قيد الاستعراض، أثرت الحوادث الأمنية أكثر ما أثرت على بوروندي والكاميرون. فخلال عام 2020 والنصف الأول من عام 2021، تعكّرت الحالة الأمنية الهادئة نسبيا في بوروندي جراء حوادث العنف التي أثّرت سلباً على حقوق الإنسان. وقد وثقت مفوضية حقوق الإنسان منذ آب/أغسطس 2020 تزايد الهجمات المسلحة التي تشنها الجماعات المسلحة والاشتباكات مع قوات الأمن البوروندية في عدة مقاطعات في جميع أنحاء البلد. واستهدف معظم الهجمات قوات الأمن، رغم تعرض المدنيين للهجوم أيضاً، والتي تفاقمّت بسبب الإجراءات العقابية التي اتخذتها قوات الأمن، المدعومة أحياناً من جماعة إمبونيراكور⁽⁷⁾، ضد المشتبه في ارتباطهم بالجماعات المسلحة. وتفيد التقارير بأن الإجراءات التي اتخذتها قوات الأمن كانت في أحيان كثيرة ذات دوافع سياسية أو إثنية، ما أدى إلى تعرض أعضاء من المعارضة، إلى جانب أفراد من القوات المسلحة البوروندية السابقة، للإعدام خارج نطاق القانون، والاختفاء القسري، والاعتقال، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب. وفي السياق نفسه، وردت تقارير عن جثث لأفراد طُعِنوا حتى الموت أو قُطعت رؤوسهم أو قتلوا على أيدي أشخاص يزعم انتماؤهم إلى جماعة إمبونيراكور أو على يد أشخاص مجهولين آخرين.

20 - وواصلت الكاميرون معاناتها من ثلاث أزمات متزامنة: الجماعات الانفصالية المسلحة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، وهجمات بوكو حرام في أقصى الشمال، والآثار الجانبية للأزمة الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أدت هذه الحالات إلى زيادة الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، وزيادة جوانب الضعف، وتقليص الحيز المدني. كما تسببت في نزوح على نطاق واسع في أجزاء مختلفة من البلاد.

21 - ومنذ منتصف عام 2020، اتسمت الحالة الأمنية في المنطقتين الجنوبية الغربية والشمالية الغربية من البلد بانتشار الهجمات والاشتباكات بين قوات الأمن والدفاع والجماعات الانفصالية المسلحة. وأفيد بأن كلا الجانبين ارتكبا انتهاكات لحقوق الإنسان خلال العمليات التي شنتها قوات الأمن والدفاع ضد المقاتلين الانفصاليين، ما تسبب أيضاً في وفاة أفراد في معظم الحالات.

22 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، لجأت الجماعات الانفصالية المسلحة بشكل متزايد إلى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي يبدو أنها تشكل دينامية جديدة في الأزمة. ففي 6 كانون الثاني/يناير 2021، هاجم انفصاليون مسلحون قافلة حاكم مقاطعة مومو في المنطقة الشمالية الغربية باستخدام تلك الأجهزة، ما أسفر عن مقتل أربعة أفراد من قوات الدفاع والأمن ومدني واحد.

23 - كما أن الهجمات التي تشنها الجماعات الانفصالية المسلحة على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المعونة آخذة في الازدياد، ما يجعل من الصعب تزويد السكان المحليين بالمساعدة التي تمس الحاجة إليها. وفي نشرة صحفية مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2021، أدانت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الكاميرون الهجوم الذي شنه مقاتلون انفصاليون في إيكاتا في المنطقة الجنوبية الغربية على قافلة تابعة للأمم المتحدة في 26 آذار/مارس 2021. وأدى إعلان الانفصاليين في 22 نيسان/أبريل 2021 عن الحد من التحركات إلى الطرق التي تربط بين المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية اعتباراً من

(7) يشار إلى جماعة إمبونيراكور باعتبارها إحدى الجهات الرئيسية المرتكبة لانتهاكات حقوق الإنسان، وغالباً ما تعتبر بديلة للشرطة أو متعاونة معها على ارتكاب تلك الانتهاكات.

1 أيار/مايو 2021 إلى إثارة المخاوف، وهو ما يعكس إعلانات مماثلة في مواقع أخرى داخل المنطقتين، الأمر الذي أسفر عن عرقلة خطيرة لحركة الأشخاص والبضائع. وعلاوة على ذلك، حدثت أيضا زيادة في الهجمات على المدارس⁽⁸⁾ وعمليات اختطاف، شملت المعلمين.

24 - واستمر، دون عقاب، ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل أعمال القتل والتعذيب التعسفية، نظراً لإخفاق الحكومة في إجراء تحقيقات منهجية ومساءلة مرتكبيها. ووثقت مفوضية حقوق الإنسان بعض الحالات البارزة ووجدت أسباباً قوية للاعتقاد بأن تلك الانتهاكات ارتكبتها قوات الأمن الكاميرونية. وقد أبلغت السلطات بالنتائج لتكون الأساس للشروع في إجراء مزيد من التحقيقات؛ غير أنه لم يُتخذ أي إجراء ذي صلة. وفي 10 كانون الثاني/يناير 2021، نفذت قوات الأمن والدفاع عملية في قرية ماوتو التابعة لناحية مويوكا بالمنطقة الجنوبية الغربية. وأفيد بأنها قتلت تسعة أشخاص وجرحوا أربعة آخرين، من بينهم امرأة وفتاة في الثانية من عمرها. وأفاد بعض الشهود أيضا بأن قوات الأمن نهبت ممتلكات خاصة ودمرتها. ونفت السلطات مسؤوليتها عن الحادث ولم تشرع في التحقيق فيه. وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير أن جماعات انفصالية مسلحة قتلت سبعة تلاميذ في كومبا، بالمنطقة الجنوبية الغربية، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ولم تفتح السلطات تحقيقات في هذا الحادث. وفيما يتعلق بالقضايا التي جرى التحقيق فيها وعُرضت على المحكمة، فإن حالات التأخر - الناجمة عن التأجيل لمرات عديدة - تلقي بظلال من الشك الشديد على استعداد السلطات لاحترام التزامها بمقاضاة المسؤولين ومساءلتهم. ففي 14 شباط/فبراير 2020، قتلت قوات الأمن والدفاع في نغاربوه، بالمنطقة الشمالية الغربية، 13 مدنياً بمن فيهم 10 أطفال وامرأة حامل⁽⁹⁾. وعقب تحقيق قادته الحكومة، أُلقي القبض على ثلاثة جنود وقدموا إلى محكمة ياوندي العسكرية. وقد بدأت في 17 حزيران/يونيه 2021 الإجراءات ذات الصلة التي تأخرت لمدة سنة بسبب تأجيلها بشكل متكرر.

25 - وفي أقصى شمال الكاميرون، نفذت بوكو حرام هجمات، كان أشدها تأثيراً على مقاطعتي مايو سافا ومايو - تسانياغا. وانطوى معظم الحوادث الأمنية المسجلة على أعمال نهب مسلحة، وترهيب، وقتل مدنيين، ومواجهات مع قوات الأمن والدفاع. وفي الفترة بين 1 حزيران/يونيه و 30 أيلول/سبتمبر 2020، أُبلغ عن وقوع 130 حادثاً أمنياً ذات صلة ببوكو حرام في الكاميرون، أسفرت عن مقتل 98 مدنياً. وفي 10 حزيران/يونيه 2021، أدى قتال عنيف بالقرب من منشأة عسكرية في داراك إلى مقتل أكثر من 15 جندياً كاميرونياً. وأكدت السلطات مقتل 26 من مقاتلي بوكو حرام أيضاً. وفي 13 آب/أغسطس 2020، أسفر تجبير انتحاري نفذته امرأة عن مقتل ستة مدنيين، من بينهم جندي واحد، في المنطقة نفسها. وفي 13 أيلول/سبتمبر 2020، أُفيد بأن جماعة بوكو حرام هاجمت موقعاً عسكرياً في سورام بالقرب من فوتوكول بالكاميرون، ما أسفر عن مقتل ستة جنود كاميرونيين وإصابة تسعة آخرين بجروح. وتزايد استخدام الألغام الأرضية في شن الهجمات.

26 - وفي كانون الثاني/يناير 2021، وقعت ثلاثة حوادث على الأقل استُخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع في منطقة أقصى الشمال. وفي 8 كانون الثاني/يناير، قتل ما يصل إلى 17 مدنياً، من بينهم

(8) أُبلغ عن وقوع ما مجموعه 26 هجوماً على مدارس في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي وأقصى الشمال على يد أشخاص مجهولي الهوية (A/75/873-S/2021/437، الفقرة 225).

(9) هذه رواية لجنة التحقيق التي أنشأتها الحكومة، وهي رواية لا تتفق مع رواية مصادر مستقلة، بما فيها الأمم المتحدة، تشير إلى مقتل 23 شخصاً، من بينهم 15 طفلاً وامرأتان حاملان.

5 أطفال، في موزوغو، بمقاطعة مايو - تسانياغا، بعد تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع وسط حشد كان قد تجمع إثر توغل مسلح في البلدة.

27 - وفي المنطقة الشرقية من الكاميرون، ظلت الحالة هشة بسبب توغل عناصر مسلحة من جمهورية أفريقيا الوسطى في إقليم الكاميرون وتدفق أعداد هائلة من اللاجئين الفارين من النزاع هناك. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر 2020، وجد ما لا يقل عن 117 جندياً من جمهورية أفريقيا الوسطى ملاذاً في الكاميرون في أعقاب هجمات متكررة شنها المتمردون في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. فوفقاً لمصادر موثوقة، عبر أولئك الحدود في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020 بمعداتهم العسكرية، قبل أن ينزع سلاحهم في بلدة غاروا بولاي الحدودية في المنطقة الشرقية وتقدم لهم المساعدة. وإلى جانب الجنود فر أكثر من 55 ألف شخص من العنف، وفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة.

ثالثاً - الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها الحكومات في التصدي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان

28 - اتخذت حكومة بوروندي عدة إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب. ففي تموز/يوليه وآب/أغسطس 2020، اعتقلت الحكومة أعضاء من جماعة إمبونيراكور، وضباطاً كبار من جهاز الشرطة، وموظفين إداريين محليين، وحاکمتهم بتهمة الابتزاز وأفعال إجرامية أخرى. وشملت الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الحكومة الإفراج، في ديسمبر/كانون الأول 2020، عن الصحفيين الأربعة العاملين في صحيفة "إيواكو" الذين كانوا في السجن منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، والدعوة التي أطلقها الرئيس في 28 يناير/كانون الثاني 2021 إلى المجلس الوطني للاتصالات للنظر في الدخول في مناقشات مع وسائل الإعلام المتعلقة لإيجاد حل من أجل عودتها إلى العمل. ومنذ ذلك الحين، أذنت السلطات لثلاثة منافذ إعلامية ومنظمة وطنية غير حكومية باستئناف عملها. وفي 21 حزيران/يونيه 2021، خفضت محكمة الاستئناف في نtahangwa في بوجومبورا الحكم بالسجن لمدة 32 عاماً الصادر في عام 2018 بحق المدافع عن حقوق الإنسان، جيرمان روكوكي، إلى سنة واحدة.

29 - وفي الكاميرون، قدم المتحدث باسم الحوار الوطني الرئيسي إحاطة⁽¹⁰⁾ في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن الإجراءات التي اتخذتها السلطات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار. وشملت الإجراءات الإفراج عن 330 شخصاً كانوا محتجزين فيما يتصل بالأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية ووقف الإجراءات القضائية ضدهم في المحاكم العسكرية. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أمرت محكمة عسكرية، بطلب من الرئيس، بإطلاق سراح موريس كامتو و 102 فرداً آخر من أعضاء الحركة من أجل نهضة الكاميرون. وكانت الإجراءات الأخرى ذات صلة بإنشاء وتفعيل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي كلفت بالتعامل مع مقاتلي بوكو حرام السابقين في منطقة أقصى الشمال والجماعات الانفصالية المسلحة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية؛ وإنشاء المدرسة الوطنية للإدارة المحلية؛ وإعلان مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي وأقصى الشمال مناطق اقتصادية منكوبة؛ واستقدام 500 شخص للعمل خصيصاً مترجمين تحريبيين

(10) انظر: www.crtv.cm/2019/10/point-de-presse-du-porte-parole-gdn-02-octobre-2019.

ومترجمين شفويين في الخدمة المدنية؛ واستقدام الدفعة الأولى من القضاة الناطقين باللغة الإنكليزية واستيعابهم في السلك القضائي. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدر رئيس الدولة قانوناً لتعزيز اللغات الرسمية في الكاميرون. ووقع أيضاً على "مشروع قانون إنشاء المدونة العامة للسلطات الإقليمية والمحلية" (القانون رقم 2019/024 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019 ليصبح قانوناً، والذي يشمل منح مركز خاص للمنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، واعتماد الخطة الرئاسية لإعادة إعمارهما.

30 - وفي 10 حزيران/يونيه 2021، عين الرئيس أول مُوقَّعَيْن مستقلين عموميين للمنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. وينص القانون رقم 2019/024، على أن الموقَّعين المستقلين العموميين يشكلون جزءاً من المركز الخاص الممنوح لهاتين المنطقتين. وتشمل مهامهم الموقَّعين ما يلي: دراسة المنازعات وتسويتها ودياً بين السكان المحليين والمجالس الإقليمية؛ والدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم وحمايتهم؛ ووضع تدابير وتنفيذها لمنع ومكافحة التمييز المباشر أو غير المباشر الذي قد يؤثر على خدمات السكان المحليين أو المجالس الإقليمية؛ وإجراء أي تحقيق بشأن سير عمل الخدمات العامة للأقاليم والمجالس؛ وإعداد تقرير عن سير عمل خدمات الأقاليم والمجالس.

31 - وفي 19 شباط/فبراير 2021، أصدر رئيس الكاميرون أربعة مراسيم بتعيين 15 مفوضاً والأمين الدائم للجنة الكاميرونية لحقوق الإنسان. وشكل تعيين أعضاء اللجنة وأداؤهم اليمين أمام المحكمة العليا في ياوندي في 29 نيسان/أبريل 2021 خطوة إلى الأمام لتفعيل اللجنة المنشأة بموجب القانون رقم 2019/014 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2019، الذي استُبدلت بموجبه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات. وأسندت إلى اللجنة الجديدة ولاية إضافية للعمل باعتبارها آلية وطنية لمنع التعذيب.

32 - وفي غابون، وفي تطور إيجابي، ألغي الحكم الذي يجرم المثلية الجنسية من قانون العقوبات في حزيران/يونيه 2020. وعلاوة على ذلك، شرعت الحكومة في إجراء إصلاح يهدف إلى توفير أساس تشريعي سليم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وولاية أوسع نطاقاً تشمل وضع آلية وقائية وطنية، وتعزيز السلطات لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. وانتُخبت غابون لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2021.

33 - وفي 4 حزيران/يونيه 2021، اعتمد مجلس الشيوخ الغابوني، في جلسة عامة، ثمانية مشاريع قوانين تعدل بعض أحكام القانون رقم 72/15 المؤرخ 29 تموز/يوليه 1972 بشأن القانون المدني، والقانون رقم 042/2018 المؤرخ 5 تموز/يوليه 2019 بشأن القانون الجنائي المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة. وتعزز تلك التعديلات المساواة بين الجنسين في الأسرة المعيشية، بما في ذلك وضع تعريف للزنا، ينطبق بشكل عشوائي على الرجال والنساء، باعتباره السبب الرئيسي للطلاق. وجاء هذا الإصلاح بعد ثلاثة أشهر من إعلان الرئيس علي بونغو أونديمبا، في اليوم الدولي لحقوق المرأة، أن برنامجه للمساواة بين الجنسين يبشر غابون بعهد جديد. ورحب حزب الاتحاد الوطني المعارض بالإصلاح.

34 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدمت حكومة غينيا الاستوائية إلى البرلمان قانون عقوبات منقحاً لاستعراضه والموافقة عليه. واشتمل قانون العقوبات المنقح على حكم بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. وفي 22 شباط/فبراير 2021، ألقى النائب الثالث لرئيس الوزراء المكلف بحقوق الإنسان كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والأربعين أفاد فيها بأن هناك عملية جارية في البرلمان لإلغاء عقوبة الإعدام.

ودعا الأمم المتحدة إلى دعم الجهود الوطنية الجارية لتعزيز حقوق الإنسان. وفي 28 نيسان/أبريل 2021، وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون بشأن منع الفساد ومكافحته.

رابعاً - الأنشطة التي اضطلع بها المركز خلال الفترة من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 31 تموز/يوليه 2021

35 - نفذ المركز أنشطة مدرجة في خطط العمل السنوية في إطار الخطة الإدارية للمفوضية للفترة 2018-2021، مع إجراء تعديلات نتيجة للقيود المفروضة بسبب كوفيد-19 والقيود المفروضة على الميزانية العادية للأمم المتحدة. ومكنت التحديات المركز أيضاً من التفكير في الفرص المتاحة لتعزيز جدول أعمال حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، باستخدام ميزته النسبية، وبناء شراكات.

ألف - تعزيز سيادة القانون والمساءلة

1 - تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

36 - يشكل دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان داخل المنطقة دون الإقليمية إحدى أولويات المركز نظراً لأن هذه المؤسسات تؤدي، عندما تمتثل للمعايير الدولية، دوراً هاماً في كفالة الإنذار المبكر، وسيادة القانون، وتوفير الحماية.

37 - ففي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020، ساهم المركز في الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي، وقدم الدعم للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والإدارة القضائية في بوروندي لعقد سبع محاكم متنقلة في نطاق اختصاص المقاطعات في كافة أرجاء البلد. وبالإضافة إلى تسريع أكثر من 200 ملف قضية والمضي في إجراءات المحاكمات، أسفرت المحاكم المتنقلة عن إطلاق سراح عدة أشخاص احتجزوا تعسفاً خلال الفترة الانتخابية (من أيار/مايو إلى آب/أغسطس 2020).

38 - وفي يومي 11 و 12 أيار/مايو 2021، نظم المركز حلقة عمل للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة تناولت صياغة أحكام بشأن إنشاء الآلية الوقائية الوطنية لمكافحة التعذيب. وصدقت بوروندي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في تشرين الأول/أكتوبر 2013، لكنها لم تنشئ الآلية الوقائية الوطنية في غضون السنة المحددة، ولم تبدأ المشاورات من أجل إنشائها إلا من خلال جهود الدعوة وحلقة عمل نظمها المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفصلت الحكومة تنقيح ولاية اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بهدف استضافة الآلية الجديدة. وواصل المركز متابعة الخطوات التالية، بما في ذلك الدعوة لدى الحكومة إلى تأييد مشروع القانون وإحالة إلى البرلمان للنظر فيه واعتماده.

39 - وفي الكاميرون، وإثر جهود الدعوة التي اضطلع بها المركز، أصبح إنشاء اللجنة الكاميرونية لحقوق الإنسان نافذاً من خلال المراسيم الرئاسية الصادرة في 19 شباط/فبراير 2021، والتي عيّن بموجبها أعضاء اللجنة البالغ عددهم 15 عضواً وأمينها الدائم. وقد شككت شرائح من المجتمع المدني في هذا التعيين، الذي أعقبه أداء اليمين أمام المحكمة العليا في 29 نيسان/أبريل 2021، لافتقاره إلى الشفافية والمشاركة الواسعة التي دعت إليها مبادئ باريس، الأمر الذي ألقى بظلال من الشك على مصداقية المؤسسة

الجديدة. وبما أن القانون يخول اللجنة بأن تكون الآلية الوقائية الوطنية لمكافحة التعذيب، فمن المتوقع أن تباشر الكامبيرون التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

40 - ودعمًا لتشغيل اللجنة على نحو فعال، عقد المركز حلقة عمل تدريبية توجيهية لأعضائه وموظفيه في الفترة من 25 إلى 28 أيار/مايو 2021. وقد نُظِم هذا النشاط بالشراكة مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، والرابطة الفرنكوفونية للجنان الوطنية لحقوق الإنسان. وشاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار والمغرب، التي تتماشى مع مبادئ باريس، من خلال تبادل خبراتها وممارساتها الجيدة وأدواتها الأساسية لتبسيط أساليب العمل والقواعد الإجرائية للجنة الكامبيرونية الجديدة لحقوق الإنسان.

41 - وفي غابون، استضاف المركز حلقة عمل تدريبية على الإنترنت في الفترة من 10 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لفائدة أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تهدف إلى تعزيز قدرتهم التقنية والتشغيلية على الاضطلاع بولايتهم في مجال حقوق الإنسان. وأتاحت حلقة العمل فرصة لتمكين اللجنة من جمع معلومات محققة وإعداد تقارير جيدة باعتبارها أدوات للدعوة لدى السلطات.

42 - وفي يومي 23 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أجرى المركز مشاورات رفيعة المستوى مع برلمان غابون، الذي يتألف من مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، بشأن المعايير الدولية المتعلقة باستقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفعالية عملها. ونظرًا لفشل الجهود السابقة التي بذلت خلال العقد الماضي لإشراك السلطات الغابونية في تنفيذ إصلاح حقيقي من أجل إنشاء لجنة وطنية كاملة لحقوق الإنسان، فقد ثبت أن هذا النشاط غير المسبوق كان أساسيًا في تهيئة زخم يهدف إلى تعزيز اللجنة. وأشار 50 من أعضاء مجلس الشيوخ المشاركين وكافة أعضاء الجمعية الوطنية إلى التزامهم بالمشاركة في عملية تتماشى مع مبادئ باريس لدى النظر في مشروع القانون واعتماده، وحثوا الحكومة على تيسير عملية الإصلاح والتعجيل بها.

43 - وفي الفترة من 22 إلى 23 تموز/يوليه 2020، نظمت أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، والمركز حلقة عمل افتراضية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في منطقة البحيرة الكبرى لمناقشة وتحديد استراتيجيات تهدف إلى دعم تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وحضر حلقة العمل ما مجموعه 43 مشاركًا من بلدان المنطقة دون الإقليمية لم تف مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان بالمعايير الدولية (بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون، والكونغو). وشاركت في الحلقة المؤسسات الوطنية التي لها "المركز ألف"، من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتبادلت أفضل ممارساتها وتجاربها. وأسفرت حلقة العمل عما يلي: (أ) إنشاء منبر لإطلاع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية على أفضل الممارسات والخبرات ذات الصلة؛ و (ب) مناقشة تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لهذه المؤسسات. واعتمد المشاركون في حلقة العمل أيضًا خرائط طريق لكل بلد بشأن تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية لكل منها.

2 - تعزيز قدرة المؤسسات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية

44 - في بوروندي، نظم المركز حلقة عمل في جيتيغا في الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو 2021، لفائدة 47 عضواً في المحاكم العسكرية، من بينهم 10 نساء، بشأن إقامة العدل واحترام حقوق المحتجزين.

وركزت حلقة العمل على تمكين القضاة العسكريين وغيرهم من الممارسين القضائيين من استخدام المعايير الدولية لحقوق الإنسان في إجراءات المحاكم العسكرية وقراراتها، ما يسهم بالتالي في تعزيز الضمانات المتصلة بإجراء محاكمات عادلة. وجرى التعهد باستخدام المهارات والأساليب المكتسبة في العمليات القضائية. وجاءت حلقة العمل عقب خمس جلسات أخرى لبناء القدرات عقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2020 لفائدة القضاة والمحامين في جيتيغا، وكاروزي، ومورامبيا، ونغوزي، وروتانا.

45 - وفي بوروندي، اختيرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 مجموعة تضم 60 محاميا بورونديا، من بينهم 20 امرأة، لتدريبهم على حماية الشهود والضحايا وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر في الإجراءات القضائية وغير القضائية. وتمثل الهدف من التدريب في منع أعمال الثأر والانتقام والقمع السائدة في بوروندي في سياق نظام قضائي ضعيف. والتزم المحامون باستخدام قانون 27 حزيران/يونيه 2016 بشأن حماية الشهود والضحايا وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر، وهو ما لم يكن معروفا على نطاق واسع حتى تلك اللحظة، للمطالبة بحقوق موكلهم في الحماية، عند الحاجة.

46 - وفي بوروندي، عقد المركز حلقة عمل تدريبية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019 لموظفي السجون في سجنى بوجومبورا ونغوزي، على التوالي، بشأن احترام حقوق المحتجزين. وساعد التدريب على تعزيز الوعي بسريان حقوق الإنسان في إقامة العدل فيما يتعلق بحقوق المحتجزين. وأدى التدريب إلى توسيع نطاق أنشطة مماثلة في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، حيث عقدت سبع دورات للتوعية في سجون مختلفة بشأن حماية حقوق المحتجزين في سياق جائحة كوفيد-19.

47 - وفي الكاميرون، نظم المركز، في جهوده الرامية إلى دعم توسيع الحيز المدني، أنشطة لتعزيز التعاون بين وسائل الإعلام وقوات الأمن والدفاع. ففي أيلول/سبتمبر 2020، نظم المركز حلقة عمل لفائدة 34 اختصاصيا في مجال حقوق الإنسان في حالات النزاع، بمن في ذلك 28 ممثلا عن أجهزة إنفاذ القانون و 6 ممثلين عن وسائل الإعلام. واعتمدت حلقة العمل مدونة قواعد سلوك تسري على كلا المجموعتين في سياق الأزمات. ووضعت مبادئ توجيهية خلال حلقة العمل لتمكين الصحفيين من الوصول بسهولة إلى مصادر المعلومات الأمنية والدفاعية من أجل كفاءة جودة التقارير.

48 - وفي الكاميرون، واصل المركز دعوته إلى إدماج التنقيف في مجال حقوق الإنسان في مراكز التدريب التابعة لمؤسسات سيادة القانون. وعُقدت مشاورات مع مدير المدرسة الوطنية لإدارة السجون في بوبا في آب/أغسطس 2020، ومدير المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء، ومدير المدرسة الدولية لقوات الأمن في ياوندي في أيلول/سبتمبر 2020. وحصل المركز على موافقتهم على التعاون في إدماج حقوق الإنسان في مناهجهم الدراسية وفي أنشطة أخرى.

49 - وفي تموز/يوليه 2020، عمل المركز مع وزير العدل الكاميرونية لمناقشة تعديل قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 (القانون رقم 028/2014 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2014)، الذي لا يرقى إلى المعايير الدولية. وأطلع المركز آليات الأمم المتحدة الأخرى على ملاحظاته، بما في ذلك المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وشجع الحكومة على إصلاح القانون بما يتماشى مع المعايير الدولية.

باء - حماية الحيز المدني والمشاركة الشعبية

1 - مشاركة الفئات التي تعاني من التمييز في الحياة السياسية

50 - في الكامبيرون، اضطلع المركز، من أجل دعم وتشجيع مشاركة جميع المجموعات في الشؤون السياسية، بجهود دعوى رفيعة المستوى مع الهيئة الكامبيرونية لإدارة الانتخابات بغية تعزيز مشاركة النساء والشباب والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية، وذلك قبل موعد إجراء الانتخابات الإقليمية في كانون الأول/ديسمبر 2020. ونتيجة لذلك، حددت هيئة إدارة الانتخابات حصص تمثيل لتلك المجموعات لكي تراعى في قوائم المرشحين مع كفالة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الهياكل الأساسية ومواد الاقتراع، بما في ذلك استخدام لغة براي لأول مرة على الإطلاق.

51 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نظم المركز، في سياق دعمه للجماعات المهمشة، نشاطاً للتوعية والتثقيف في الكامبيرون، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، لفائدة 130 أرملة بشأن الأحكام القانونية التي توفر الحماية لحقوقهن. وحث مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية، ولا سيما الحكام التقليديين، على احترام حقوق الأرملة وتشجيع مشاركتهن الفعالة في الأنشطة المجتمعية والمساهمة في القضاء على القوالب النمطية المتصلة بالثقافات التي تقوض تمتعهن بحقوقهن.

52 - وواصل المركز دعم منظمات المجتمع المدني من خلال مختلف الأنشطة ومساعدتها على تنفيذ ولاياتها. وفي هذا الصدد، نظم المركز في آب/أغسطس 2020 ونيسان/أبريل 2021 حلقتي عمل في بوبا لمنظمات المجتمع المدني بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وإدماجها في العمل الإنساني والاستجابة الإنسانية في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكامبيرون. واتفقت المنظمات المشاركة على إنشاء منصة لتبادل المعلومات ودعم بعضها البعض في النهوض بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في تينك المنطقتين.

53 - وفي آذار/مارس 2020، وقبل الفترة الانتخابية الممتدة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس 2020، نظم المركز حلقة عمل في بوجومبورا بشأن مشاركة الفتيات والنساء في الحياة السياسية في بوروندي. وحضر حلقة العمل ما مجموعه 40 فتاة وامرأة من جميع المقاطعات في جميع أنحاء البلد، يمثلن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المسؤولة عن المساواة بين الجنسين والمشاركة السياسية للمرأة. وساعدت المناقشات على زيادة وعي الحاضرين بحقوقهم في المشاركة في العمليات السياسية.

54 - وفي بوروندي، وفي إطار حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، ييسر المركز إجراء مناقشة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بخصوص التحديات التي تعوق تنفيذ القانون المعتمد في 22 أيلول/سبتمبر 2016 بشأن مكافحة العنف الجنساني. واتفق المشاركون، بمن فيهم ممثلو منظمات حقوق المرأة، على دور كل منهم في تعزيز السلام والتنمية من خلال مكافحة العنف الجنساني وعلى الاستراتيجيات المتعلقة بكيفية الدعوة مع السلطات إلى مكافحة العنف الجنساني. وتماشياً مع الحملة، دُعيت السلطات إلى كفالة نشر القانون على نطاق واسع، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتيسير سبل الانتصاف وإعادة الإدماج للضحايا الذين يواجهون التهديد والتهريب لانخراطهم في إجراءات قضائية، وتقييم أثر القانون.

2 - احترام حرية الرأي والتعبير

55 - في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، نظم المركز، في سياق جهوده الرامية إلى الإسهام في توسيع الحيز الديمقراطي، حلقة عمل افتراضية لفائدة 30 مسؤولاً من بلدان المنطقة دون الإقليمية عن الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، وعن فعالية ممارسة الحريات العامة. وأسفر هذا النشاط عن تحديد الإجراءات ذات الأولوية لتعزيز الحيز المدني في المنطقة دون الإقليمية، عملاً بالالتزامات ذات الصلة التي جرى التعهد بها في إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد في أيار/مايو 2019. واختتمت بخريطة طريق وتوصيات ستسهم في تهيئة وإدامة بيئة تمكينية لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وقوات الأمن للمساهمة بفعالية أكبر في السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

56 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، نظم المركز حلقتي عمل لبناء قدرات الصحفيين في بوروندي (جيتيغا وبوجومبورا) بشأن حماية حقوق الإنسان. وتمحورت حلقة العمل حول تزويد الصحفيين بحيزٍ لمناقشة الحق في حرية التعبير الذي تقلص في سياق الأزمة الانتخابية والسياسية. وناقش المشاركون سبل كفالة حماية الصحفيين واستعادة الحيز الديمقراطي بالتزامن مع كفالة الامتثال للالتزامات وسائل الإعلام وواجباتها. ومثّل المشاركون طائفة واسعة من وسائل الإعلام في بوروندي.

57 - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2020، نظم المركز سلسلة من الأنشطة في الكاميرون (بوا وياوندي) لفائدة 135 صحفياً بشأن التقارير القائمة على الحقوق في سياق تأثير الجائحة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي الزمن الحالي الذي يشوبه التضليل الإعلامي، شجّع الصحفيون على عدم نقل سوى المعلومات المؤكدة عن جائحة كوفيد-19 وإنشاء آليات للتحقق السريع من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة بالجائحة.

58 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، دشن المركز افتتاح مركز إقليمي لموارد حقوق الإنسان في المنطقة الجنوبية الغربية من الكاميرون، من خلال جهود مشتركة بذلها مع مركز حقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا، وهو منظمة محلية معنية بحقوق الإنسان. وستستفيد السلطات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والباحثون والجمهور ووسائل الإعلام وغيرهم من أصحاب المصلحة من مركز الموارد، الذي سيوفر فرصة لتلقي المعلومات والتوجيه بشأن البحوث المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيزود الناشطين المحليين في مجال حقوق الإنسان بالمعرفة والقدرة على توطيد حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

59 - وفي 24 تموز/يوليه 2020، أعدّ المركز وحرّر كتيباً إعلامياً عن الانتخابات وحماية حقوق الإنسان. ويعمل الكتيب باعتباره أداة لتوعية قوات الأمن في المنطقة دون الإقليمية، حيث ينبهاً إلى أهمية مشاركة قوات الأمن الداخلي في حماية حقوق الناخبين والمرشحين خلال الانتخابات.

جيم - إدماج حقوق الإنسان في التنمية المستدامة

60 - في 4 شباط/فبراير 2021، وقبل تنفيذ الخطة الرئاسية لإعادة الإعمار والتنمية في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، قدم المركز حلقة عمل تدريبية، بدعم من الأمم المتحدة، لفائدة 15 موظفاً من كيانات الأمم المتحدة في الكاميرون. وناقش المشاركون في حلقة العمل تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وكان الهدف من التدريب هو كفالة أن ينفذ وفقاً لمبادئ العناية الواجبة دعم الأمم المتحدة للخطة الرئاسية لإعادة الإعمار والتنمية، التي تهدف إلى الحد من آثار الأزمة

على سكان المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين في هاتين المنطقتين.

61 - وفي يومي 25 و 26 أيلول/سبتمبر 2019، ييسّر المركز، بالتعاون مع وزارة التضامن الوطني والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية البوروندية والشركاء الإنمائيين في بوروندي، اعتماد خريطة طريق بشأن متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2018 بشأن بوروندي. وتقدم خريطة الطريق تفاصيل عن الخطوات الملموسة التي يتعين اتخاذها، بما في ذلك تحديد الجداول الزمنية وتوزيع المهام لرصد تنفيذ التوصيات من جانب الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وتراعي خريطة الطريق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

دال - الإنذار المبكر ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها في حالات النزاع وانعدام الأمن

62 - نظرا للسياق الأمني وسياق جائحة كوفيد-19 السائدين، لم يتمكن المركز من إيفاد سوى بضعة بعثات ميدانية إلى الكاميرون. واستكمل المركز تلك البعثات بعمليات رصد عن بعد في المنطقة دون الإقليمية بهدف جمع المعلومات والتحقق من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، ومتابعة تلك الادعاءات.

63 - ففي أيلول/سبتمبر 2019، ييسّر حكومة الكاميرون نشر بعثة تقييم تابعة لمفوضية حقوق الإنسان في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، عقب الزيارة التي أجرتها المفوضية السامية في مايو/أيار 2019. وتكلفت البعثة بتحقيق هدفين هما: تقييم حالة حقوق الإنسان في تلك المناطق، والتوصية بإجراءات وبخيارات تصحيحية لزيادة التعاون مع الحكومة. وبعد مشاورات مكثفة مع الحكومة وشركاء الأمم المتحدة، سيجري الإعلان عن موجز لتقرير البعثة وتوصياتها، فضلا عن المعلومات التي تقدمها الحكومة عن الإجراءات المتخذة.

64 - وحسّن المركز أيضا التعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا من خلال تبادل المعلومات والمناقشات بشأن حالة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية وغيرها من المسائل ذات الصلة. ومكّن هذا النشاط المركز من الاستجابة لحالات انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها من خلال الدعوة واقتراح توصيات لكي تتخذ السلطات المعنية الإجراءات المناسبة بصددها.

65 - وفي 1 حزيران/يونيه 2021، أنشئ في المركز فريق استجابة لحالات الطوارئ تلبية للضرورة المتمثلة في تعزيز قدرته على الوقاية، وتعزيز الإنتاج المتوقع للدراسة التحليلية المتعلقة بالإنذار المبكر وحقوق الإنسان، ووضع الأساس لاتخاذ إجراءات وقائية محددة الهدف، وتقديم استجابة سريعة ذات صلة بالآزمات المحتملة أو الناشئة أو الفعلية.

هاء - زيادة تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان

66 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل المركز ملتزما بمساعدة بلدان المنطقة دون الإقليمية على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، والمشاركة في الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ومن الأمور الجديرة بالثناء التعاون المستمر بين بلدان المنطقة دون الإقليمية والاستعراض الدوري الشامل. وكان البلدان اللذان استعرضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير هما رواندا في 25 كانون الثاني/يناير 2021،

وساو تومي وبرينسيبي في 27 كانون الثاني/يناير 2021. وقد أولي مزيد من التشجيع للممارسة المتمثلة في تقديم تقارير طوعية عن منتصف المدة في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل.

67 - وكانت مشاركة بلدان المنطقة دون الإقليمية مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان غير متسقة وتتطلب تعزيزًا كبيرًا، على غرار التنفيذ الأكثر شمولًا للتوصيات المنبثقة عن جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن بوروندي قدمت تقريرها الدوري الثالث إلى لجنة مناهضة التعذيب وتقريرها الدوري إلى لجنة حقوق الإنسان في عام 2020. وقدمت تشاد تقريرها الدوري الأول إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 21 آب/أغسطس 2020، وقدمت رواندا تقريرها الدوري العاشر إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام 2021.

68 - ووجه نحو نصف بلدان المنطقة دون الإقليمية دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وكانت طلبات الزيارات القطرية معلقة إلى تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وغابون، والكاميرون خلال الفترة قيد الاستعراض. وأدت القيود المتصلة بالجائحة إلى تفاقم الحالة؛ ومع ذلك، يلزم تعزيز المشاركة مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في الزيارات وفي الاستجابة للاتصالات. وقد زار الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى البلد في شباط/فبراير 2020، في حين زار المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية الكونغو في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

69 - وواصل المركز مساعدة بلدان المنطقة دون الإقليمية في الوفاء بمسؤولياتها وفي كفالة التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ففي الفترة من 9 إلى 11 آذار/مارس 2021، نظم المركز، بالشراكة مع وزارة العدل الكاميرونية، حلقة عمل للتوعية بالتوصيات التي قدمتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتحقق من صحة تقرير المتابعة بشأن الملاحظات الختامية، واعتماد خريطة طريق بشأن التنفيذ.

خامسا - حالة حقوق الإنسان في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

70 - أسفرت جائحة كوفيد-19 عن أزمة صحية عالمية خلّفت آثارًا اجتماعية واقتصادية كبيرة، شملت أيضا المنطقة دون الإقليمية. ففي بداية الجائحة، اعتمدت حكومات المنطقة دون الإقليمية سلسلة من التدابير للحد من انتشار الفيروس. وشمل بعض التدابير إعلان حالة الطوارئ الصحية في الكونغو وساو تومي وبرينسيبي؛ والعزل الصارم في الكونغو ورواندا؛ والعزل في غابون؛ وفرض قيود على التنقل في تشاد، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون؛ والأوامر بارتداء الكمامات في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية. وأغلقت المدارس في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وأُلزمت الأعمال التجارية بالإغلاق من الغروب وحتى الفجر. واقتصرت التجمعات على ما لا يزيد عن 50 شخصا في الكاميرون وغينيا الاستوائية، كما مُنعت في بعض الحالات منعًا تامًا (تشاد، ورواندا، وساو تومي وبرينسيبي، والكونغو). وأغلقت جميع البلدان حدودها أمام السفر الجوي والبحري الدولي، ولم يسمح سوى عدد قليل منها برحلات الشحن الأساسية. وقد أُنغذت تلك التدابير في بعض الأحيان بما يترتب على ذلك من آثار سلبية على التمتع بحقوق الإنسان، وذلك مثلا من خلال الاستخدام المفرط للقوة المبلغ عنه في بعض البلدان⁽¹¹⁾.

(11) في غابون، زُعم أن الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن في تنفيذ تلك التدابير أدى إلى مقتل شخصين وإصابة العديد بجروح: انظر www.afrik.com/le-mouvement-la-revolution-des-casseroles-lance-au-gabon-entache-de-

71 - ويؤثر الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة وما يصاحبه من قيود على بعض شرائح السكان بشكل مفرط، بمن فيهم الذين يعيشون في فقر وفي مستوطنات غير رسمية، والأشخاص الذين يواجهون أشكالاً متعددة من التمييز، فضلاً عن أولئك الذين يزداد احتمال تركهم خلف الركب من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والشعوب الأصلية؛ والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ وكبار السن؛ والمشردين داخلياً؛ واللاجئين؛ والمهاجرين؛ والنساء ضحايا العنف. وتتضخم في سياق الجائحة آثار التقشف الاقتصادي وضعف فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والمياه النظيفة والرعاية الصحية والمأوى، وعدم وجود حدود دنيا للحماية الاجتماعية.

72 - وأكدت الجائحة بآثارها السريعة التدمير هشاشة الهياكل الأساسية لحقوق الإنسان ونظم الحوكمة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وتتطلب الاستجابة لهذه الأزمة المتعددة الجوانب من منظور حقوق الإنسان زيادة مشاركة المركز في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، فضلاً عن الإنذار المبكر والاستجابات السريعة. ويعمل المركز على تحقيق أثر أكبر من خلال تنفيذ مشروعه المتعلق بإدماج حقوق الإنسان في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها ومعالجة آثارها الاجتماعية والاقتصادية في وسط أفريقيا، بدعم من بلجيكا. وبإمكان المركز أن يحقق نتائج أكبر إذا ما قدم الدعم اللازم لزيادة الموارد.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

73 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار التحديات الأساسية في مجالات السياسة والأمن وحقوق الإنسان، وهي تحديات زادت من تفاقمها الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في المنطقة دون الإقليمية. وقد أدت الآثار التراكمية للحالة إلى تعريض جهود الدول للخطر في سياق التزاماتها وتعهداتها بالحوكمة الرشيدة والمساءلة وسيادة القانون. وتزايدت المظالم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، حيث كافحت السلطات لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للناس في بلدانهم، ما أدى إلى مزيد من التأخير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

74 - وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً بمحدودية قدرة المركز على الاضطلاع بولايته بسبب جائحة كوفيد-19 والقيود المالية، على الرغم من الطلبات المتزايدة باستمرار من الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة للحصول على الدعم من المركز. ومع ذلك، واصل المركز مناصرة جدول أعمال حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية من خلال التعاون المثمر مع الدول وسائر الشركاء على حد سواء. وقد اضطلعت الجهات المتعاونة مع المركز، بما لديها من قاعدة عريضة، بدور أساسي في تنفيذ ولايته، وقد شملت تلك القاعدة الشركاء التاليين: مكتب الأمم المتحدة القطري لوسط أفريقيا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرة الكبرى، ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، ومكاتب

morts. وفي الكونغو، أدى استخدام القوة المفرط إلى البطش بالمتظاهرين ووفاة شخص واحد في 18 نيسان/أبريل 2020. انظر <https://www.amnesty.org/fr/latest/news/2021/04/republic-of-congo-crackdown-on-dissent-as-economic-crisis/>.

منسقي الأمم المتحدة المقيمين، ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة، والجهات الوطنية صاحبة المصلحة في بوروندي، وغابون، والكاميرون، والكونغو.

75 - وإنني أشجع جميع حكومات المنطقة دون الإقليمية على المشاركة بصورة مجدية مع المركز وهيئة الظروف المواتية لعمله على نحو فعال. وينبغي لها أيضا أن تكثف مشاركتها وتنفيذها الشامل للتوصيات المنبثقة عن جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، كما ينبغي لها أن توجه دعوات دائمة إلى آلية الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وتدعم زياراتها القطرية، وتشارك بانتظام في الاتصالات المتعلقة بفرادى الحالات.

76 - وإذ أعترف بالخطوات الملموسة التي اتخذتها السلطات في الكاميرون لمعالجة الأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، فإنني أشجع الحكومة كذلك على تنفيذ مجموعة التوصيات التي قدمتها بعثة التقييم التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019.

77 - وبينما أحيط علماً ببعض الخطوات التي اتخذتها حكومة بوروندي لتحسين حالة حقوق الإنسان، فإنني أدعو السلطات إلى زيادة جهودها للنهوض بحقوق الإنسان في البلد، بسبل منها ضمان الحرية والأمن للصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء جماعات المعارضة السياسية، وإعادة توفير حيز ديمقراطي أوسع.

78 - وأرحب بالنشر المرتقب لمستشاري حقوق الإنسان في بوروندي وغينيا الاستوائية. وأشجع البلدان الأخرى، بما فيها الكونغو وغابون، على التعاون الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان على تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان بما يتماشى مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

79 - ونظرا للكثير من التحديات الجسيمة التي تواجه حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية وتزايد الطلبات الواردة من الحكومات وسائر الشركاء للحصول على دعم المركز، فإنني أكرر تأكيد مناشدتي السابقة الدول الأعضاء للنظر في زيادة مخصصات المركز من الميزانية العادية، ولا سيما ما يتعلق منها بالموارد البشرية وتمويل أنشطة التعاون التقني، فمن شأن ذلك أن يساعد المركز على تحقيق نتائج أكبر تتعلق بتعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان والتحرك بسرعة أكبر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا.